«الداخلية» تنفي إحباط مخطط إرهابي في مدينة الحمامات

تونس: الغنوشي ينجو من سحب الثقة بصعوبة

تونس – «وكالات» : نجا رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي، من سحب الثقة بصعوبة، عقب جلسة عامة خصصت للتصويت على ذلك.

ولم تفض نتيجة الاقتراع السري في البرلمان إلى الحصول على الأغلبية المطلقة (109 أصوات) لسحب الثقة ما يعني استمرار رئيس حركة النهضة الإخوانية راشد الغنوشي في منصبه.

وصوت 97 نائباً من أصل 133 لصالح سحب الثقة من الغنوشي، وتم إلغاء 18 صوتاً، فيما امتنعت حركتا النهضة والكرامة عن التصويت.

من جهة أخرى نفت وزارة الداخلية التونسية ما يتم تداوله بشأن إحباط مخطط إرهابي، يستهدف مطعماً سياحياً بمدينة الحمامات.

وقالت الوزارة، في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني الخميس، «تبعاً لما يتم تداوله على بعض صفحات شبكات التواصل الاجتماعي وبعض المواقع الإلكترونية بخصوص إحباط مخطط إرهابي يستهدف مطعماً سياحياً بمدينة الحمامات، يهمها أن تفيد بأن الموضوع لا يتعلق بإحباط مخطط إرهابي».

وأشارت إلى أن الموضوع «يتمثل في رصد تدوينة تتضمن تهديداً لمطعم في إطار تعليق على فيديو يصور منع امرأتين من دخوله، ليتم علي إثر ذلك تحديد هوية صاحب التدوينة والذي بالاطلاع على حسابه الإلكتروني، بعد التنسيق مع النيابة العمومية، تبين أنه يتبنى فكراً تكفيريًا».

وأضافت أنه بمزيد تعميق التحريات ثبت ارتباطه بالعديد من العناصر المشتبه فيها في مجال التطرف الديني، والذين تم ضبطهم.

ووفق الوزارة «باطلاع النيابة العمومية على كامل الحيثيات أذنت بالاحتفاظ بالمظنون فيهم من أجل الانضمام إلى تنظيم إرهابي».

وكانت الداخلية التونسية أعلنت يوم الإثنين الماضي اعتقال اثنين من العناصر التكفيرية أحدهما موال لداعش المتطرف، خضع لتدريب في صناعة المتفجرات وعمليات الاغتيال.

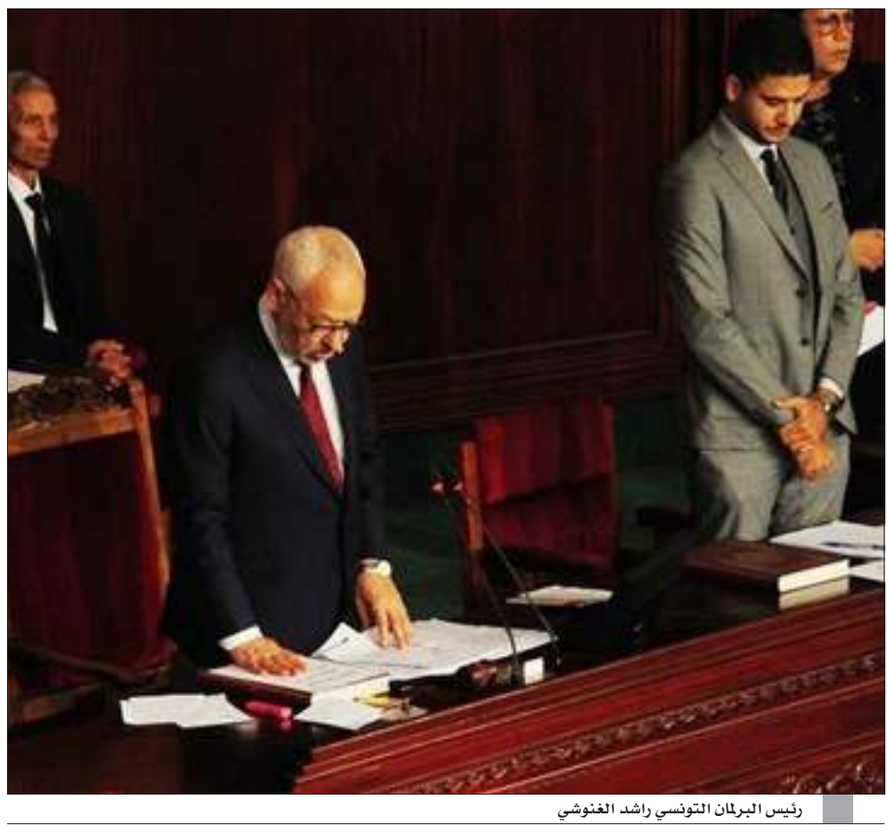
رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي

من ناحية أخرى رفض القضاء الفرنسي الأربعاء، طلبا لترحيل بلحسن الطرابلسي، صهر الرئيس التونسي الراحل زين العابدين بن علي، إلى تونس على خلفية الاشتباه في تدخله لإسناد صفقة حكومية في 2006.

واعتبرت المحكمة الباريسية التي كلفت بالنظر في الطلب أن التهم الموجهة موجودة في القانون الفرنسي.

وقال محامي بلحسن الطرابلسي مارسيل سيكالدي: «هذا القرار يثبت أن فرنسا دولة قانون. أثرنا عدة مسائل، على غرار خطر سوء معاملة موكلي في تونس، وأنه بموجب الاتفاقية القضائية الفرنسية التونسية، لا يمكن الترحيل حين تكون التهم الواردة في الطلب، موجودة في القانون الفرنسي».

وأوقف رجل الأعمال بلحسن الطرابلسي في فرنسا في مارس 2019.

بعد هربه من تونس في 2011 إثر الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي، استقر الطرابلسي في كندا قبل أن يغادرها في 2016 بعد رفض أوتاوا منحه اللجوء السياسي.

ويوجد طلب آخر لترحيله تنظر فيه محكمة آكس أون بروفانس، جنوب شرق فرنسا، ليقضي في تونس ثلاث عقوبات سجن صدرت ضده غيابياً، تبلغ مجتمعة 33 عاما.

وجاءت الإدانات على خلفية جرائم مالية حقق بفضلها بلحسن الطرابلسي أرباحاً بـ20 مليون يورو، وفق السلطات القضائية التونسية.

وتتعلق القضايا ببيع أسهم في شركة الخطوط الجوية التونسية والتلاعب بقيمة فواتير في الشركة التونسية للسكر.

وأصدر المدعي العام رأياً إيجابياً في طلب التسليم في نهاية يونيو الماضي، ومن المزمع أن يعلن القضاة قرارهم، في 16 سبتمبر المقبل.

ترحيب عربي بتنفيذ اتفاق الرياض في اليمن

مراسم توقيع اتفاق الرياض في 2019 بالعاصمة السعودية

عدن – «وكالات» : قوبل التقارب بين الفرقاء اليمنيين الذين استجابوا لآلية تقدمت بها السعودية، لتسريع العمل باتفاق الرياض لتطبيق الهدنة، وتقاسم السلطة بين الجانبين، بترحيب من دول ومنظمات عربية.

وتتضمن الآلية التي تقدمت بها المملكة استمرار وقف إطلاق النار بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي، والذي بدأ سريانه في 22 يونيو 2020، وإعلان المجلس الانتقالي الجنوبي التخلي عن الإدارة الذاتية، وتطبيق اتفاق الرياض، وتعيين محافظ ومدير أمن لمحافظة عدن، إضافة إلى تكليف رئيس الوزراء اليمني معين عبدالملك بتشكيل حكومة كفاءات سياسية خلال 30 يوماً، وخروج القوات العسكرية من عدن إلى خارج المحافظة، والفصل بين قوات الطرفين في أبين، وإعادتها إلى مواقعها السابقة.

وصدر قرار بتشكيل الحكومة مناصفة بين الشمال والجنوب، بمن فيهم الوزراء المرشحون من المجلس الانتقالي الجنوبي، فور إتمام ذلك، على أن يباشروا مهامهم في عدن، والاستمرار في استكمال تنفيذ اتفاق الرياض في كافة نقاطه ومساراته.

وأبدت كل من السعودية والإمارات ارتياحهما لـ«الآلية الجديدة»، للإسراع في التوصل لاتفاق ينهي النزاع المندلع بين الطرفين منذ عام.

وأعربت الخارجية الإماراتية في بيان رسمي، عن أملها في أن تساعد هذه الخطوة في إنهاء الأزمة اليمنية وتساهم في استقرار وأمن اليمن.

وكتب وزير الخارجي السعودي الأمير فيصل بن فرحان على تويتر، أن هذا الاتفاق يمثل خطوة إيجابية للتوصل لحل سياسي شامل ومستدام في اليمن برعاية الأمم المتحدة.

ورحب مبعوث الأمم المتحدة لليمن مارتين غريفيث بالتوافق بين الطرفين والدور المحوري للسعودية، وكتب على تويتر، أن هذه «خطوة مهمة نحو حل سلمي للنزاع في اليمن».

رحبتو كل من منظمة التعاون الإسلامي، في الرياض، والجامعة العربية في القاهرة، بالآلية المعلنة.

عقوبات أمريكية جديدة على حفيد حافظ الأسد

حافظ بشار الأسد

دمشق – «وكالات» : ضمت الولايات المتحدة الأربعاء إلى لائحتها السوداء الابن الأكبر للرئيس السوري بشار الأسد، حافظ، 18 عاماً، في إطار سلسلة عقوبات جديدة على دمشق، كما أعلن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو.

وتستهدف العقوبات الأميركية الجديدة 14 كياناً وشخصاً إضافيين، وتأتي بعد مجموعة أولى من العقوبات أعلنت في منتصف يونيو الماضي، مع دخول «قانون قيصر» حيز التنفيذ، والذي يهدف إلى تجفيف موارد النظام وموارد داعميه.

وأعلن مسؤول كبير في الإدارة الأميركية للصحافة «أصبح في لائحتنا السوداء أكثر من 50 داعماً أساسياً لبشار الأسد وشركاتهم فضلاً عن بعض التنظيمات العسكرية التي تقتل الشعب السوري».

وبموجب هذه العقوبات، لم يعد بإمكان حافظ الذي يحمل اسم جده الذي تولى رئاسة سوريا حتى وفاته في2000، السفر إلى الولايات المتحدة، أين ستجمد أصوله.

وسبق أو وضعت والدته أسماء الأسد على اللائحة السوداء في يونيو الماضي.

ويخضع الرئيس السوري بدوره لعقوبات أمريكية منذ بدأ قمع الحركة الاحتجاجية التي انطلقت في 2011، وسرعان ما تحولت إلى نزاع مدمر أدى إلى مقتل أكثر من 380 ألف شخص وتهجير الملايين.

وقال المسؤول الأميركي عن ابن بشار الأسد: «لاحظنا تصاعداً في أهميته داخل العائلة»، مضيفاً «يواصل الأطفال البالغون بصورة رئيسية قيادة الأعمال باسم آبائهم الخاضعين لعقوبات أو أحد الأقرباء الآخرين، أو نيابة عنهم».

ويفرض قانون قيصر عقوبات مالية على مسؤولين سوريين ورجال أعمال وكل أجنبي يتعامل مع دمشق، حتى الكيانات الروسية والإيرانية.

وينص على تجميد مساعدات إعادة الإعمار. وتشترط واشنطن لرفع العقوبات اجراءات عدة بينها محاسبة مرتكبي «جرائم الحرب» ووقف قصف المدنيين والإفراج عن المعتقلين السياسيين وعودة اللاجئين.

سالفيني يستنكر محاولة مجلس الشيوخ إحالته للمحاكمة

روما – «وكالات» : استنكر زعيم المعارضة في إيطاليا محاولة مجلس الشيوخ إحالته للمحاكمة بتهمة إساءة معاملة مهاجرين، وقال إن هذه المحاكمة ستكون سياسية.

وقال زعيم حزب الرابطة اليميني للمجلس قبل التصويت على البت في الأمر: «اليوم يتم إرسال سالفيني للمحاكمة، وهي محاكمة سياسية، كما يبدو واضحا لي».

وتتعلق القضية بواقعة حدثت في أغسطس من العام الماضي، عندما كان سالفيني وزيراً للداخلية. حيث قام بالتلكؤ في السماح بإنزال عشرات المهاجرين الذين كانت أنقذتهم إحدى سفن المنظمة الانسانية الإسبانية «الأذرع المفتوحة».

ووصف سالفيني السفينة بأنها «سفينة قراصنة»، وقال: «إذا ما كان هناك شخص ارتكب جريمة وعرض حياة الناس للخطر فهو قبطان سفينة القراصنة، وليس وزير الداخلية الإيطالي».

الاتحاد الأوروبي يتوجه لإعادة فرض القيود على سفر الجزائريين إليه

مسافرون في مطار جزائري

«وكالات» : اقترح الاتحاد الأوروبي الأربعاء، إعادة فرض قيود على السفر مع الجزائر بعد ارتفاع عدد الإصابات بكورونا فيها، ومن المتوقع أن تبت الدول الأعضاء في المسألة غداً الخميس، حسب مصادر دبلوماسية.

وخضع تحديث اللائحة التي وضعت منتصف يونيو الماضي لتنسيق فتح الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، للمصادقة كتابياً اليوم بعد اجتماع لسفراء الدول الأعضاء الـ27.

ويفترض أن تنتهي المشاورات بعد ظهر يوم غد كما أكد مصدر أوروبي، وتعد لائحة الدول التي يسمح بدخول رعاياها إلى الاتحاد الأوروبي استناداً على معايير مرتبطة بوضع الوباء فيها.

وتنطوي المسألة على حساسية خاصة في العطل الصيفية، واقتُرح سحب الجزائر من اللائحة بعد ارتفاع عدد الإصابات فيها، وفق ما أوضحت عدة مصادر أوروبية.

ومنذ تسجيل أول إصابة في الجزائر في 25 فبراير الماضي، بلغ عدد الوفيات فيها 1174 حتى الثلاثاء، وفي 24 يوليو الجاري، سجلت البلاد عدد إصابات يومي قياسي بلغ 675.

وحسب مصدر دبلوماسي، سيبقى المغرب على اللائحة الأوروبية، مع مواصلة متابعة الوضع الصحي فيه.

وتحدث لائحة الاتحاد الأوروبي كل 15 يوماً، وتضم 12 دولة هي أستراليا، وكندا، وجورجيا، واليابان، والمغرب، ونيوزيلندا، ورواندا، وكوريا الجنوبية، وتايلاند، وتونس، وأوروغواي، والصين، شرط المعاملة بالمثل.

وسبق أن سُحبت صربيا والجبل الأسود من اللائحة، ومنع الاتحاد السفر «غير الضروري» نحو أوروبا منذ 17 مارس الماضي لوقف تفشي وباء كورونا.

وهذه التوصية غير ملزمة ويحق لكل دولة عضو تحديد الدول التي تسمح بدخول رعاياها إلى بلادها بشكل منفصل، ويحاول الاتحاد الأوروبي التنسيق لإبقاء حرية الحركة داخل فضاء شنغن.

ولا تزال المملكة المتحدة داخل الاتحاد حتى 31 ديسمبر المقبل، رغم مغادرتها التكتل.

الأردن يحذر من «أقلمة الأزمة» الليبية

عمان – «وكالات» : حذر وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي الأربعاء، عند استقباله في عمان رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح من خطورة «أقلمة الأزمة» في ليبيا التي تتنازع سلطتان الحكم فيها منذ 2015.

وقال بيان وزارة الخارجية الأردنية، إن الصفدي حذر في لقائه بصالح من «مخاطر أقلمة الأزمة على أمن ليبيا وجوارها»، مشدداً على «أهمية تفعيل الدور العربي في حل الأزمة والحيلولة دون تدهورها وجعل ليبيا ساحة للتدخلات الخارجية».

ودعا الصفدي إلى «وقف فوري لإطلاق النار والانخراط في مفاوضات سياسية لإنهاء الأزمة وإعادة الأمن والاستقرار لليبيا الشقيقة».

وأكد «أهمية تكثيف الجهود للتوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية عبر حوار ليبي ليبي يوقف التدهور، ويحمي الشعب الليبي الشقيق ووحدة ليبيا وسيادتها».

كما أكد «دعم المملكة لكل الجهود والمبادرات السياسية الهادفة إلى التوصل لحل سياسي للأزمة، بما فيها اتفاق الصخيرات، ومؤتمر برلين، وإعلان القاهرة، وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة».

وأشار الصفدي إلى أن «أمن الدول العربية مترابط، وأن الأردن سيظل يعمل مع جميع الأشقاء من أجل حماية الأمن القومي العربي، وتفعيل الدور العربي، وبالتنسيق مع الشركاء في المجتمع الدولي من أجل خدمة القضايا العربية».